هل السكان مشكلة في مصر ؟ مصطفى نور الدين

نشر في مجلة المنار - العدد28 - أبريل 1987 - باريس - ص ص 62-77

الخميس 14 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم [مصطفى نور الدين عطية](#)

هل السكان مشكلة في مصر ؟



د. مصطفى نور الدين عطيه

من الأسئلة الحيوية فيما يتعلق بمشكلة السكان ، هو علاقتها مع ما يمكن للاقتصاد القومى أن يوفره لها من غذاء . ولكن قد يحدث أن يعمل معظم أو كل ؛ أفراد المجتمع القادرين على العمل ، بل والأطفال ، فى ظل علاقات إنتاج تتسم بسيطرة الدوله على وسائل وعملية الإنتاج معبرة فى ذلك عن مصالح فئات وطبقات اجتماعية معينة ، ولا يستفيد المنتج المباشر من نتاج عمله إلا جزئيا ، ويكون ضحية تلك العلاقة التى لاتضمن له الحد الأدنى الضرورى من حاجاته الاجتماعية الأساسية أو الضرورية .

بمعنى آخر . . لا تقف المشكلة عند حدود التوظيف أو ضمان عمل ما ، وإنما تتجاوز هذه الحدود إلى طرْق مشكلة تصيب المنتجين المباشرين ، من فلاحين وعمال وغيرهم من الذين يشاركون فى خلق القيمة المادية والاقتصادية للمجتمع ، من الثروة القومية ، بل ندعى أن جوهر مشكلة السكان يدور أساساً ، وينطلق من ، جانبها الاجتماعى ـ الاقتصادى الذى يعكس الظلم الاجتماعى الواقع على الغالبية من القوى الاجتماعية المنتجة ، والذى يسفر عنه اجتماعيا ، تحول وتغيير فى العقلية والسلوك الاجتماعى للأفراد والطبقات الاجتماعية للوصول إلى نوع من التوازن الاجتماعى ـ الاقتصادى بوسائل وأساليب اقتصادية تحل جزئيا مشاكل بعض الأفراد والأسر ، فى حين تسهم فى تعميق مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ككل ، إلى جانب النفى الذى يعنيه ذلك للدور السياسى الاحتمالى الذى يقع على عاتق هذه القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى إحداث تغيير جذرى لتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية . وهذا النفى للدور السياسى مرجعه اعتبار المشكلة الاقتصادية مسألة فردية على كل واحد أن يحلها بطريقته الخاصة . فهى لم تعد إذن مشكلة مجتمع فى نظر هؤلاء ، وحتى إن اعتبرت مشكلة المجتمع ككل فإن دور الأفراد هو مواجهتها بالتكيف معها بتعديل وضع كل فرد داخل العلاقات الاجتماعية التى تتغير فى ظل هذه العملية الجديدة للإنتاج والعمل .

جذور قديمة .. للمعادلة الجديدة

وإذا كانت هذه المعادلة الجديدة فى علاقات الإنتاج الاجتماعية قد تبلورت منذ فترة قريبة نسبيا ، فإن مرجعها هو ضرب المشروع الاقتصادى الاجتماعى المصرى لفترة الخمسينات والستينيات من هذا القرن على يد رأس المال الدولى والصهيونى ، ولكون هذا المشروع ـ فى رأينا ـ كان يعبر عن محاولة خاطئة فى بناء نموذج اقتصادى يحاكى النمط الغربى ، بل وفلسفته الأساسية موضوعة فى

أبريل 1987

الغرب ، ومتمثلة فى كل من استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

كما أن هذه الأستراتيجيات عكست من ناحية أخرى تحليلات سياسية تنظر لتحول غير رأسمالى للمجتمعات المتخلفة التابعة ، وهو ما أعطى الإحساس بأن هناك عالم اشتراكى وآخر رأسمالى ، بالاضافة إلى عالم آخر « غير رأسمالى » أو بالتعبير الدارج « عالم ثالث » .

وذلك الوهم الذى يخرج البلاد المتخلفة من نمط الإنتاج الرأسمالى الدولى ، نظرياً ، كان يعنى عندما يفشل مشروع تلك البلاد المنتمية « للعالم الثالث » ، أن عليها أن تعود لرحاب المجتمعات ذات النمط الرأسمالى لإصلاح « خطايا » الماضى القريب بمحاولة التمرد عليه ، بانتهاجها طريق تحول ثالث !!

ونظرياً وعملياً . . كانت الحركة التاريخية لهذه المجتمعات المتخلفة فى مرحلة رفعها لشعار الطريق الثالث للتحول نحو الإشتراكية ، بطريق سلمى ، وإعرابها عن الأمل المعقود على « برجوازياتها » المحلية التى تقود الثورة البرجوازية الديمقراطية ، التى لم تكتمل بعد ، كانت هذه الحركة التاريخية تتم فى إطار العلاقات الرأسمالية الدولية ، وفى داخلها كنظام عالمى مهيمن ، وفى تكريس هذه العلاقات الرأسمالية محلياً أيضاً .

وأدت الصفعة الموجهة للمشروع القائل بتحول اشتراكى ، فى حين أن لحمته وسداته رأسمالية ، إلى قبول الإنقلاب بمعدل ١٨٠ درجة عن كل طموح فى بناء صناعى لإحلال واردات أو لتصدير ليصبح البناء هو تحول المجتمع إلى سوق للواردات من كل نوع . . أى تحول الهدف من مشاركة السوق الرأسمالى الدولى بلعب دور ــ ولو محدود ــ فى هذا السوق إلى تحول الاقتصاد ككل لمجرد سوق للنظام الرأسمالى الدولى وأن يكون كل قطاع إنتاجى خاضعا لنفس استراتيجية رأس المال فى تصريف سلعه ، ورأس ماله النقدى فى شكل « استثمارات » معينة أو قروض لمواجهة أزمته الهيكلية فى داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وفى النظام ككل[1] .



الاختناقات فى السلع الغذائية ليست راجعة فقط إلى تزايد عدد الأفواه ، وإنما هى ــ فى الاساس ــ نتيجة لخلل هيكلى طرأ على البنية الإجتماعية .

ولسنا بحاجة هنا للدخول فى تفاصيل مشكلة القروض أو بشكل أدق مشكلة الديون ، التى كانت ومازالت توفر للنظام الرأسمالى الدولى تسهيلات للخروج من أزمته أو التخفيف منها ، بينما تلتهم أكثر من ثلث الناتج المحلى المصرى لتسديد الأعباء فقط !! أى استمرار نزح الفائض الاقتصادى نحو السوق الرأسمالى الدولى وجزء كبير من الناتج المحلى الضرورى لاستمرار عملية الإنتاج وتجدده[2] .

وأنتج هذا التغير فى هيكل الإنتاج وعملية الإنتاج والعمل ، طبيعة مختلفة لمشكلة السكان ، لم تعد تدور فقط حول أن السكان يتزايدون بمعدلات سريعة وأن الإنتاج المحلى عاجز عن الرد أو الوفاء بالإحتياجات المتزايدة للأفواه الجديدة ، وإنما أصبحت المشكلة تتمركز حول عمليتى الإجهاض والبذل اللتين تعانى منهما القوة العاملة المصرية والهيكل الإنتاجى للاقتصاد المصرى عبر ظاهرتى الهجرة الخارجية لأكثر من ٥ مليون شخص ولتحول الإقتصاد المصرى إلى اقتصاد غير إنتاجى أو ريعى حسب تعبير د. محمد دويدار[3] .

فهذا الضخ نحو الخارج للفائض الاقتصادى وللقوة العاملة الخالقة للقيمة الاقتصادية جرَّد المجتمع من كل إمكانية احتمالية للتغيير الجذرى ووضع نهاية لتجربة الاندماج بالكامل فى النظام الرأسمالى الدولى ، على الأقل لوقت غير قصير ، ووضع مسألة التنبؤ بالمسار طويل الأجل للاقتصاد المصرى أمام لغز يصعب على الخبراء التكهن بحل له ، مالم يتم تغيير لعلاقات الإنتاج الاجتماعى لصالح القوى الإجتماعية المنتجة .

إن التطور الذى حدث فى العمالة طوال

تلك الفترة ، يجب الكشف عن أهميته الاقتصادية والاجتماعية . بمعنى : فى أى القطاعات ارتفع عدد العاملين ؟ وما أهمية هذه القطاعات فى الاقتصاد القومى ؟ أى ما الذى تحققه من قيمة مضافة لهذا الاقتصاد وما مقدار ما يعاد تركيمه فى الاقتصاد ليتحقق قدر من الإنتاج الموسع مع ما يعنيه ذلك من مزيد من تشغيل للسكان فى سن العمل الذين يعرضون قوة عملهم فى سوق العمل . .

وكذلك طرح سؤال جوهرى يجب توجيهه ، وهو ما الأهمية التى يحققها منتج هذا القطاع أو ذاك فى علاقته بالحاجات الاجتماعية الأساسية للغالبية من الشعب ، وبشكل خاص القوى الاجتماعية المنتجة ؟

أى هل السلع أو الخدمات المنتجة ترد على هذه الحاجات أم أن الهدف منها إشباع طلب آخر يمس شرائح اجتماعية بعينها أو سوق بعينه ، فى حين يتم إشباع حاجات الغالبية من الشعب أساسا من السوق الرأسمالى الدولى ؟ أى بمضاعفة مشاكل المجتمع عبر سياسة تتزايد تبعيتها مع السوق الرأسمالى ، مع كل ما يترتب على ذلك من أخطار سياسية واقتصادية ، لاتقف عند حد توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلد التابع ، وإنما أيضاً بالتلويح بإمكانية استخدام الواردات التى يحتاجها البلد كسلاح مسلط أبداً مع كل بادرة ساعية للفكاك من أسر التبعية . . . ؟

معيار العمالة .. والمشكلة السكانية

إن معدل نمو العمالة ، أو امتصاص جزء متزايد من القوة العاملة المعروضة فى سوق العمل ، هو العامل الأساسى الذى يحد أو ينفى وجود فائض سكانى نسبى فى سن العمل ، بمعنى أن يتحقق بالأنشطة الاقتصادية معدل متزايد من تراكم رأس المال ، بحيث يتخصص جزء متزايد منه للتوظيف . .

وهناك ارتباط دون شك بين كل من تراكم رأس المال كماً ونوعاً وبين فرص العمل المتاحة ونسبتها ، وهناك أيضاً علاقة بين زيادة قوة العمل ومعدل زيادة السكان السنوى والتركيب العمرى للسكان ونسبة السكان فى سن العمل إلى إجمالى السكان ومعدل تزايدهم السنوى . .

وفى ظل هذه العلاقة نشهد أن معدل النمو السنوى للسكان بين ٧٠ ـ ١٩٨٢ هو ٢,٥ ٪ بينما متوسط معدل نمو السكان فى سن العمل ٢,٤ ٪ ، فى حين أن متوسط المعدل السنوى لنمو العمالة هو ١,٧ ٪ فقط . وهذا الفارق بين معدلات النمو يظهر الإختلال فى الأنشطة الاقتصادية من منظور العمالة ، الذى تكمن خلفه بالطبع مشكلات أخرى أكثر جذرية تتعلق بحجم تراكم رأس المال ونوعه وتوجه الإنتاج نحو أى مستهلك وارتباط الإنتاج بعملية الاقتصاد الرأسمالى ودرجة تبعية الاقتصاد المحلى للنظام الرأسمالى الدولى ، وكلها أمور يصعب تناولها بالتفصيل فى حدود هذا المقال .

ولكن الذى نستطيع ان نلمسه من جدول (رقم ١) هو أن العمالة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨١ لم تزد إلا بنحو مليون فرصة عمل جديدة فقط ، وهو ما لم يكن بإمكانه مواجهة تزايد السكان فى سن العمل للفترة نفسها[٤] .

وهذه الظاهرة نجدها تفصيلاً فى القطاعات

(جدول ١)

تطور العمالة فى كل الأنشطة
٧٤ ـ ١٩٨١*
بالألف شخص

السنوات	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٤	٨٣٦٢,٢	٥٠٥,١	٨٨٦٧,٣
١٩٧٥	٨٤٨٢,٧	٥٤٨,٠	٩٠٣٠,٧
١٩٧٧	٩١٩٨,٢	٦٢٥,٩	٩١٩٨,٢
١٩٧٨	٩٧٠٤,٧	٧٤٣,٣	٩٤٤٨,٠
١٩٧٩	٨٩٢٨,٢	٦٣٧,١	٩٥٦٥,٣
١٩٨٠	٩١٠٦,٣	٦٩٢,٨	٩٧٩٩,١
١٩٨١	٩١٦٨,٧	٧٧٧,٠	٩٩٤٥,٧

* خاص بالأشخاص بين ١٢ ـ ٦٤ سنة وتخص المعلومات مايو (آيار) من كل سنة

SOURCE: BUREAU ITERNATIONAL DUTRAUAIL, (BIT). Annuaires statistiques du travail (AST), 1981, 1983, 1984

المختلفة . ففى قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوان نشهد أن العمالة تتقلص سنةً بعد أخرى (انظر جدول (٢) .

ويعود ذلك بالتأكيد للمشكلة الأساسية التى يواجهها هذا القطاع فى تزايد انخفاض المساحة المنزرعة أمام زحف الرمال وتجريف التربة ومنافسة الواردات الأجنبية للمنتجات الزراعية المحلية ، مما يسفر عن تفضيل الفلاح ترك الزراعة والاتجاه نحو أنشطة أخرى ، أو الهجرة نحو البلاد البترولية .

وبرغم الأهمية التى بدأت الصناعات الاستخراجية تنالها مع الاستغلال المكثف للثروة البترولية ، فإن حجم العمالة بهذه الصناعات تقلّص بدوره بين ١٩٧٠ و ١٩٨١ (جدول ٣) ، وإن كانت الصناعات التحويلية أحدثت بعض التوازن فى مسألة العمالة فى نفس الفترة بازدياد عدد العاملين بها نحو ١,٢ مليون شخص إلى ١,٥ مليون (جدول ٤) .

ويعد قطاع التشييد القطاع الوحيد تقريباً الذى حدثت به طفرة فيما يتعلق بالعمالة التى زادت بنسبة ١٦٥ ٪ (جدول ٥) . وهى زيادة يبررها ، من ناحية التوجه لعدد كبير من العاملين المهاجرين لشراء المنازل أو الشقق كشكل من أشكال ضمان الريع الذى يضمنه ازدياد الطلب على المسكن ، فى ظل التزايد النسبى للسكان . وانعكس ذلك على زيادة العمالة فى قطاع آخر ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقطاع التشييد ، وهو قطاع الكهرباء والمياه ، الذى ارتفعت العمالة به من ٥٧ ألف عامل إلى نحو ٦٩ ألفا بين ١٩٧٠ ــ ١٩٨١ (جدول ٦) .

وتتحقق زيادة نسبية أيضاً فى قطاع النقل والمواصلات والتخزين وتصل هذه الزيادة إلى نحو ٥٠ ٪ فى عدد العاملين فى ذات الفترة السابقة (جدول ٧) . وتتذبذب العمالة فى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بين سنة وأخرى ، فتسجل ارتفاعاً ملحوظاً فى أوائل السبعينات ثم يتلوه انخفاض ملحوظ فى ١٩٨١ بالقياس بعام ١٩٧٤ ، الذى تحققت فيه أعلى معدلات العمالة ، إذ كان عدد العاملين نحو مليون شخص ، انخفضوا إلى ٨٤٨ ألفا . ولكن بالرغم من ذلك تحققت زيادة نسبية بالقياس بأول الفترة . (جدول ٨) .

وإذا كانت القطاعات السابقة لم تتحقق فيها زيادة فى العمالة ، أو تحققت بها زيادة ضئيلة ، خاصة القطاعات الإنتاجية ، فإن القطاعات غير الإنتاجية ، والتى تعيش بشكل أو آخر على الافتئات على القطاعات الإنتاجية ، هى التى تحقق بها زيادة ملحوظة فى العمالة . ففى قطاعات البنوك والتأمين والمال وخدمات الشركات إزداد عدد العاملين بها بين ١٩٧١ ــ ١٩٨١ من ٨٣ ألف شخص إلى نحو ١٣١ ألفا (جدول ٩) . وهذا يعكس النمو الذى حدث بهذه القطاعات كانعكاس لسياسة الانفتاح الاقتصادى وحرية رأس المال العربى والأجنبى فى التوجه إلى الاقتصاد المصرى .

وحدثت نفس الزيادة فى قطاع الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية ، فارتفعت العمالة به بنسبة ٥٣ ٪ ليرتفع عدد العاملين به

(جدول ٢)

تطور العمالة فى قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوان*

بالألف شخص

السنوات	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	٣٩٨١,٣	١٢٧,٢	٤١٠٨,٥
١٩٧١	٤٣٢٢,٢	١٤٧,٣	٤٤٦٩,٥
١٩٧٢	٤٤٧٩,٢	١٧٤,٢	٤٦٥٣,٤
١٩٧٣	٤٢٨٩,١	١١٠,٢	٤٣٩٩,٣
١٩٧٤	٤٠٩٦,٧	١٠١,٢	٤١٩٧,٩
١٩٧٥	٤٣٢١,٩	١٠١,٧	٤٤٢٣,٦
١٩٧٦	٤٧٢٣,١	١٥٥,٥	٤٨٧٨,٦
١٩٧٧	٤٠٦٢,٦	١٢٧,٣	٤١٨٩,٩
١٩٧٨	٣٨٨٤,٤	٩١,٤	٣٩٧٥,٨
١٩٧٩	٣٩٥٧,٨	٤٤,٢	٤٠٠١,٠
١٩٨٠	٤٠٨٦,٢	٦٥,٧	٤١٥١,٩
١٩٨١	٣٩٢٧,٦	٧٨,٨	٤٠٠٦,٤

المصدر

SOURCES: BIT, AST, 1981, 1983, 1984, PP. 32, 38, 46, 257

* للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة مايو (آيار) من كل عام

من ١,٣ مليـون إلى ٢ مليـون شـخص (جدول ١٠) .

ونستخلص من هذا العرض السريع لتطور العمالة فى القطاعات المختلفة أن نموها لم يكن بنفس معدلات نمو القوة العاملة المتاحة فى سوق العمل . وأنه فى بعض القطاعات كالزراعة والصناعات الإستخراجية والتحويليه والتجارة والمطاعم والفنادق حدث انخفاض فى عدد النساء العاملات فى ١٩٨١ بالقياس بعام ١٩٧٠ . وأنه بالقطاعات الأخرى خاصة التشييد والكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والتخزين والبنوك والتأمين والمال ، والخدمات العامة والخاصة ارتفع عدد العاملات ليتضاعف أحياناً مرتين أو ثلاثة . ولعل ذلك يجد تفسيره فى طبيعة العمل فى هذه القطاعات والتى تتوجه أكثر إلى المرأة ، وكذلك قد يجد تفسيره فى أن عمل المرأة هنا قد حل محل عمل الرجال الذين هاجروا إلى خارج مصر ، وذلك يحتاج إلى دراسة تفصيلية لفحص هذه الظاهرة(*) .

ولعل الاختلال فى الهيكل الاقتصادى المصرى يكشف عنه جدول (١١) جزئيا ، بتوضيح طبيعة تطور العمالة فى إجمالى الأنشطة الاقتصادية طبقا للمهنة بين ١٩٧٤ – ١٩٨١ .

إذ يكشف هذا التطور عن الطبيعة الخاصة للمهن التى تطورت بها مجالات التوظيف . فنجد مثلاً أن أصحاب المهن العلمية والفنية زادوا بنسبة ١١١ ٪ ، والمديرين الإداريين ومديرى الأعمال زادوا بنسبة ٩٣ ٪ ، والقائمين بالأعمال الكتابية بنسبة ٦٦ ٪ ، والعاملين بالخدمات بنسبة ٢ ٪ ، وعمال الإنتاج ، والمواصلات والفعلة والعتالين بنسبة ٢٢ ٪ ، فى حين أن القائمين بأعمال البيع إنخفض عددهم بنسبة ٢٠ ٪ وكذلك الذين يعملون بالزراعة والصيد وتربية الحيوان إنخفض عددهم بنسبة ٤ ٪ .

(جدول ٣)

تطور العمالة فى قطاع الصناعات الإستخراجية للعاملين بين ١٢ – ٦٤ سنة بالألف عامل

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	٢٨,٦	١,٢	٢٩,٨
١٩٧١	٧,١	٠,١	٧,٢
١٩٧٢	١٩,٦	٠,٢	١٩,٨
١٩٧٣	١٥,٢	٠,٢	١٥,٤
١٩٧٤	١٩,٨	٠,٤	٢٠,٢
١٩٧٥	١٢,١	١,٠	١٣,١
١٩٧٦	٣٢,٠	١,٤	٣٣,٤
١٩٧٧	١٩,٧	٠,٢	١٩,٩
١٩٧٨	٣٢,٦	٣,١	٣٥,٧
١٩٧٩	٢١,٦	١,٢	٢٢,٨
١٩٨٠	١٧,٨	٢,١	١٩,٩
١٩٨١	١٩,٧	١,٠	٢٠,٧

المصدر

مايو (أيار) من كل سنة .

Sources: BIT, AST, 1981, P. 32, 1983, P. 38, 1984, P. 257

على هذا النحو يتضح أن القوة العاملة التى تعمل بالفعل على خلق القيمة المادية للمجتمع كانت تنخفض أو تنمو بمعدل شديد البطء فى حين تنمو الشرائح والقوى الاجتماعية الأخرى التى تعيش على إنتاج عمل المنتجين المباشرين الذين يتقلص عددهم .

وهذا ما يعكس انسداد فرص العمالة أمام مئات الآلاف من المواطنين الذين يطرحون قوة عملهم كل يوم فى سوق العمل ، ولا يجدون إلا أعمالا غير إنتاجية أو لايجدون أمامهم إلا الفرار إلى الخارج أو أن يظلوا متعطلين عن العمل . وهذا ما يدفعنا إلى التعرض سريعاً لظاهرة البطالة فى مصر .

معدلات البطالة

ليس الهدف من التعرض لمسألة البطالة تحديد عدد المتعطلين أو الذين يبحثون عن عمل بدقة . فذلك أمر شديد الصعوبة ، وسط تناقض المعطيات وتضارب الأرقام . ولذا فإن

(جدول ٤)

تطور العمالة فى قطاع الصناعات التحويلية للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة بالألف عامل مايو (آيار) كل سنة

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	١١٢٦,٣	٨٥,٤	١٢١١,٧
١٩٧١	٩٦٣,٢	٦٧,٠	١٠٣٠,٢
١٩٧٢	١٠٤٨,١	٦٠,٥	١١٠٨,٦
١٩٧٣	١١٤٦,٥	٦١,٩	١٢٠٨,٤
١٩٧٤	١٢٨٥,٣	٦٩,٢	١٣٥٤,٥
١٩٧٥	١٢٢٩,٩	٦٥,٩	١١٩٥,٨
١٩٧٦	١٢٧٧,٠	٨٩,٦	١٣٦٦,٦
١٩٧٧	١٢٨٤,٢	٦٩,٢	١٣٥٣,٤
١٩٧٨	١٣٤٨,١	٧٩,٧	١٤٢٧,٨
١٩٧٩	١٤٤٥,٠	٨٦,٩	١٥٣١,٩
١٩٨٠	١٣٦٤,٢	٧٤,٨	١٤٣٩,٠
١٩٨١	١٤٩٣,٣	٨٤,٢	١٥٧٧,٥

المصدر

SOURCE, BIT, AST, OP. cit



الإندماج فى التقسيم الدولى للعمل والتحول إلى مجرد سوق لمنتجات العالم الرأسمالى هو أحد الجذور لمشكلة السكان

الإكتفاء بإعطاء سلسلة من الأرقام من مصدر واحد يتيح إمكانية متابعة الظاهرة دون الإدعاء بأنها أصدق المعطيات . ولكنها على الأقل تكشف عن أبعاد الظاهرة وتطورها عبر فترة زمنية محددة .

ويكشف جدول رقم (١٢) عن ارتفاع عدد المتعطلين إلى ٥٧٢ ألف شخص عام ١٩٨١ ، أى أن عدد المتعطلين زاد نحو ٢,٩ مرة بين ١٩٧٠ و ١٩٨١ . ولايعود ذلك لمجرد زيادة عدد الباحثين عن عمل لأول مرة ، فقط وإنما أيضاً لارتفاع عدد الذين طردوا من العمل فى الأنشطة المختلفة .

ويلفت النظر فى التركيب المهنى للمتعطلين انتهاء الأغلبية إلى فئات عمال الإنتاج ومن فى حكمهم . فمن بين ٢٩ ألف متعطل عام ١٩٧٤ نجد نحو ٤٤ ٪ من عمال الإنتاج (١٢,٨ ألفا) . وإن كان هذا أعلى معدل وصل إليه طوال الفترة إلا أن العدد كان فى أغلب السنوات مرتفعاً ، إذ سجل ٥,٥ ألفا و ٧,٦ ألفا ، و ١٠,٦ ألفا ، و ٢٠,٦ ألفا ، و ٨,٩ ألفا أعوام ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، و ١٩٨١ على التوالى .

وتتوزع باقى أعداد المتعطلين على كل المهن بدرجات متفاوته ، وإن كان هناك أنشطة بعينها لا تسجل بها أرقام ذات وزن للمتعطلين ، مثل قطاع الصناعات الإستخراجية أو المال والتأمين أو الكهرباء والغاز والمياة ، بينما نجد أنشطة أخرى كالزراعة والصيد وتربية الحيوان وصل فيها عدد المتعطلين عام ١٩٧٧ أكثر من ٢٧ ألف شخص ، وإن كان ذلك يبدو رقماً إستثنائياً

بالمقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة عليه . بينما يسجل قطاع الصناعات التحويلية طرد للعاملين وصل إلى أدنى مستوى له فى ١٩٧٩ (نحو ٢٠٠ شخص بينما بلغ عام ١٩٧٨ نحو ٢٥٠٠ شخص) . وتتوزع أرقام البطالة على قطاعات أخرى مثل التشييد والنقل والمواصلات والتخزين .

والجانب الآخر من ظاهرة البطالة هو العرض المتزايد لقوة العمل فى سوق العمل ، والذى يعكس نموه ، من ناحية ، النمو الطبيعى للسكان فى سن العمل الذين يبحثون عن فرصة توظيف سواء بعد أنتهاء فترة الدراسة أو بمجرد بلوغ سن العمل بغض النظر عن التعليم والتأهيل . ومن ناحية أخرى يعكس عجز الأنشطة الاقتصادية التى تلفظ جزء من العاملين بها عن امتصاص هذه الزيادة الطبيعية فى قوة العمل المعروضة والتى تزايدت ثلاثة أضعاف خلال فترة قصيرة للغاية أى بين ١٩٧٤ و ١٩٨١ .

ولعل مما له دلالة أن نضيف للمقارنة ولإظهار مدى حدة مشكلة العمالة هذه الآن أن عدد المتعطلين فى عام ١٩٦٠ لم يكن إلا ٢٨٨ ألف شخص ، إنخفض عام ١٩٦٨ إلى ٢٤٤ ألفا . ولذلك فإن إرتفاعه إلى ٢٦٥ ألف شخص عام ١٩٧٦ ، ثم ٥٧٢ ألفا فى ١٩٨١ يعكس مشكلة ما[٦] ؟ !

ويعتبر طول وقت العمل عامل هام فى إظهار مشكلة الفائض السكانى النسبى ، فهو يحول بشكل مباشر دون توظيف جزء من السكان فى سن العمل . ولو استطعنا أن نتصور وقت عمل ٤٠ ساعة فى الأسبوع فى كل الأنشطة الاقتصادية ، فإن ذلك يعنى أنه من الممكن استخدام ما يزيد عن القوة العامله فى بعض الأنشطة فى الوقت الراهن فيها . أى أنه فى قطاع مثل النقل والمواصلات التى تصل ساعات العمل فيها إلى ٦١ ساعة أسبوعيا ، ويعمل بهذا القطاع نحو ٤٦٧٥٠٠ شخص ، لو افترضنا تخفيض وقت العمل إلى ٤٠ ساعة لعنى ذلك نحو ١٥٠ ألف شخص إضافيين .

وينطبق ذلك على العمل فى كل الأنشطة الاقتصادية دون استثناء . ففى الصناعات التحويلية لا نجد فى أرقام ١٩٧٨ (آخر الأرقام المتوفرة) إلا صناعة واحدة يمتد العمل فيها إلى ٤٦ ساعة أسبوعيا فقط ، وهى صناعة المنتجات المعدنية غير الحديدية ، وأن كل الصناعات الأخرى دون استثناء تصل ساعات العمل الأسبوعية فيها مابين ٥١ ساعة مثل صناعات استخراج وتكرير البترول وصناعات البلاستيك والمعدات الكهربائية . وأن ساعات العمل تصل إلى ٥٣ ساعة فى كل من صناعات الدخان ، والصناعات الكيماوية وصناعة الورق ، والمنتجات المعدنية والآلات والأدوات . . وتصل إلى ٥٨ ساعة أسبوعياً فى صناعات مثل الزجاج ، و ٦٠ ساعة فى الصناعات الغذائية وصناعة الملابس ، بينما ترتفع ساعات العمل إلى ٦٤ ساعة أسبوعيا فى صناعات الأخشاب وصناعة وسائل النقل[٧] .

(جدول ٥)

تطور العمالة فى قطاع التشييد
للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة
بالألف عامل
مايو (آيار) من كل سنة

	رجال	نساء	إجمال
١٩٧٠	١٨٧٩,٨	٢,٤	١٩٢,٢
١٩٧١	١٩٠,٠	٣,٢	١٩٣,٢
١٩٧٢	٢٠١,٤	٤,٤	٢٠٥,٨
١٩٧٣	٢٣٩,٤	٣,١	٢٤٢,٣
١٩٧٤	٢٢٩,٤	٣,٤	٢٣٢,٨
١٩٧٥	٢٤٣,٣	٤,٠	٢٤٧,٣
١٩٧٦			
١٩٧٧	٣٢٩,٠	٥,٣	٣٣٤,٣
١٩٧٨	٣٧٩,٩	٥,٠	٣٨٤,٩
١٩٧٩	٤٤٢,٤	٤,١	٤٤٦,٥
١٩٨٠	٤١٩,٥	٤,٧	٤٢٤,٢
١٩٨١	٥٠٥,٥	٥,٠	٥١٠,٥

المصدر SOURCE: BIT, AST.

(جدول ٦)

تطور العمالة فى قطاع الكهرباء
والمياة للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة
بالألف عامل
مايو (آيار) كل سنة

السنوات	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	٥٤,٢	٢,٧	٥٦,٩
١٩٧١	٢٤,٩	٠,٩	٢٥,٨
١٩٧٢	٣٦,١	٣,١	٣٩,٢
١٩٧٣	٤٠,٩	٢,٩	٤٣,٨
١٩٧٤	٣٨,٠	٢,٤	٤٠,٤
١٩٧٥	٤٢,٥	٣,٥	٤٦,٠
١٩٧٦	٥٧,٠	٤,٦	٦١,٦
١٩٧٧	٤٦,٧	٥,٧	٥٢,٤
١٩٧٨	٦٣,٥	٥,٢	٦٨,٧
١٩٧٩	٦١,٦	٤,١	٦٥,٧
١٩٨٠	٥٨,٥	٤,٧	٦٣,٢
١٩٨١	٦٤,٥	٥,٠	٦٩,٥

المصدر SOURCE: BIT, AST.

ومما لاشك فيه أن الحديث عن طول وقت العمل يقابله الحديث عن البطالة المقنعة فى انشطة أخرى ، خاصة الأجهزة الإدارية الحكومية ، بل فى النشاط الزراعى ذاته الذى يشتغل بالعمل به نحو ٤٠ ٪ من قوة العمل المحلية . والمشكلة ليست نفى هذه الحقيقة

(جدول ٧)

تطور العمالة فى قطاعات النقل والموصلات والتخزين للعاملين بين ١٢ ـ ٦٤ سنة بالألف عامل مايو (آيار) من كل سنة

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	٣٥٧,٧	٩,٢	٣٦٦,٩
١٩٧١	٣١٤,٢	٨,٩	٣٢٣,١
١٩٧٢	٣٣١,٥	٧,٦	٣٣٩,١
١٩٧٣	٣٤١,٢	١١,٩	٣٥٣,١
١٩٧٤	٣٨٤,٩	١١,٥	٣٩٦,٤
١٩٧٥	٤٠٥,٦	١٣,٩	٤١٩,٥
١٩٧٦	٤٦٣,٥	١٥,٨	٤٧٩,٣
١٩٧٧	٤١٢,٥	١٥,٥	٤٢٨,٠
١٩٧٨	٤٤٨,٦	١٨,٧	٤٦٧,٣
١٩٧٩	٤٦٩,٦	١٨,٨	٤٨٨,٤
١٩٨٠	٤٧٥,٧	٢٧,٦	٥٠٣,٣
١٩٨١	٥٢٢,٦	٢٩,٧	٥٥٢,٣

المصدر SOURCE: BIT, AST.



عمل الأطفال .. مأساة حقيقية ، يمثل عدم إيقافها اعتداء صارخاً على حقوق الطفل ، وعلى سلامة الهيكل السكانى .

(جدول ٨)

تطور العمالة فى قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة

بالألف عامل

مايو (آيار) من كل سنة

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	٦٦٨,٠	٤٨,٨	٧١٦,٨
١٩٧١	٧٤٢,٦	٥٤,٨	٧٩٧,٤
١٩٧٢	٧٩٥,٤	٥٠,٩	٨٤٦,٣
١٩٧٣	٧٩١,٠	٤٢,٣	٨٣٣,٣
١٩٧٤	٩٨٢,٠	٤٩,٣	١٠٣١,٣
١٩٧٥	٧٩٤,٣	٤٧,٠	٨٤١,٣
١٩٧٦	٨٠٧,٧	٤٨,٧	٨٥٦,٥
١٩٧٧	٨٦٨,٧	٤٦,١	٩١٤,٨
١٩٧٨	٨٦٥,٠	٤٧,٨	٩١٢,٨
١٩٨٩	٨٦١,٨	٥٦,٦	٩١٨,٤
١٩٨٠	٨٣٦,٤	٤٧,٩	٨٨٤,٣
١٩٨١	٧٩٩,٩	٤٨,٧	٨٤٨,٦

المصدر SOURCE, BIT, AST.

(جدول ٩)

تطور العمالة فى قطاعات البنوك والتأمين والمال وخدمات الشركات للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة

بالألف عامل

مايو (آيار) من كل سنة

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠			
١٩٧١	٧٣,٧	٩,٥	٨٣,٢
١٩٧٢	٦٧,١	١٢,٥	٧٩,٦
١٩٧٣	٧٧,٩	٩,٦	٨٧,٥
١٩٧٤	٧١,١	١٤,٥	٨٥,٦
١٩٧٥	٧١,٣	١٢,٠	٨٣,٣
١٩٧٦	٧١,٣	١٦,٥	٨٧,٨
١٩٧٧	٨٧,٥	٢٠,٠	١٠٧,٥
١٩٧٨	٩٠,٥	١٦,٥	١٠٧,٠
١٩٧٩	٩٤,٩	٢١,٩	١١٦,٨
١٩٨٠	١٠٦,٥	٢٠,٣	١٢٦,٨
١٩٨١	١١٠,٨	٢٠,٣	١٣١,١

المصدر SOURCE: BIT, AST.

(جدول ١٠)

تطور العمالة فى قطاعات الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية للعاملين بين ١٢ ــ ٦٤ سنة

بالألف عامل

مايو (آيار) من كل سنة

	رجال	نساء	إجمالى
١٩٧٠	١١٠٢,٠	٢٣١,٩	١٣٣٣,٩
١٩٧١	١٠٤٠,٤	٢٢٨,٣	١٢٦٨,٧
١٩٧٢	١٠٨٧,٠	٢٤٠,١	١٣٢٧,١
١٩٧٣	١١٤١,٨	٢١٦,١	١٣٥٧,٩
١٩٧٤	١٢١٥,٦	٢٤٥,٨	١٤٦١,٤
١٩٧٥	١٢٩٩,٣	٢٥٨,٢	١٥٥٧,٥
١٩٧٦	١٥٣٢,٦	٣٢٧,٣	١٨٥٩,٩
١٩٧٧	١٤٦١,٤	٣٣٥,٦	١٧٩٨,٠
١٩٧٨	١٤٥٢,٨	٣٣٢,٧	١٧٨٥,٥
١٩٧٩	١٤٧٣,٨	٣٤٦,٦	١٨٢٠,٤
١٩٨٠	١٦٠٠,٣	٣٨١,٥	١٩٨١,٨
١٩٨١	١٦١٦,٠	٤٣٠,١	٢٠٤٦,١

المصدر ـ SOURCE: BIT, AST

بقدر ما يتعلق الأمر بمناقشة الأسباب التى تخلقها أو النتائج المترتبة عليها .

فإن كانت البطالة المقنعة فى الأجهزة الإدارية شىء لا ينكر فإن ذلك لايعود لأنه لا عمل لأحد هناك ، أو أن كمية العمل تحتاج عدداً أقل للقيام بها . وهذا أمر يجب دراسته ميدانياً لمعرفة حدود صحته أو المبالغة فيه . ولكن مما لاشك فيه أن بطء أداء إنجاز مهمة إدارية ما ذات طابع عام أو فردى ، ولمدة سنوات فى بعض الأحيان ، يعنى أن التخطيط للعمل أو التنسيق والتنظيم له ، شىء أبعد ما يكون عن واقع التطبيق فى هذه الأجهزة الإدارية .

أما عن نفس الظاهرة فى النشاط الزراعى ، فإن الأمر بها مختلف تماماً . فطبيعة النشاط وارتباطه بمجموعة من المتغيرات الطبيعية والتنظيمية ووسائل العمل المستخدمة (من وسائل الرى والحرث والحصد .. إلى آخره) ونوع التنظيم الاجتماعى للعمل فى الوحدة الإنتاجية ، وفى القرية ذاتها يجعل لعملية العمل الزراعى نوعية خاصة يصعب مقارنته بالعمل فى مصنع مثلا ، ما لم يتحول إجمالى عملية الإنتاج والعمل ونوع المشروع الاقتصادى على مستوى القرية ككل على نحو يغيِّر من طبيعة العمل الزراعى ليرتبط بأنشطة مكملة للنشاط الزراعى . ونضيف أن وقت العمل فى الأنشطة المختلفة يتعارض مع تشريع العمل المصرى الذى يحدد وقت العمل الأسبوعى بـ ٤٨ ساعة ، ويتعارض مع توصيات مكتب العمل الدولى الداعية للوصول به إلى ٤٠ ساعة[٨] .

يضاف لذلك عمل الأطفال فى مصر ، مثلها مثل معظم المجتمعات المتخلفة ، الذى يعد مأساة حقيقية قلّما تعرضّ لها من كتب عن المجتمع المصرى من اقتصاديين أو علماء اجتماع أو غيرهم ، برغم أنه ظاهرة شديدة الوضوح ولا تتم فى الخفاء ، وتجد تبريرها العام فى مساعدة الأسرة الكثيرة العدد والتى لايكفى دخل ربها وحده على إطعام كل الأفواه المكونة لها (٩) .

ويلوح أن القبول بهذه الحجة الواهية كان له تأثيره على معالجة المشكلة أصلاً ، ناهيك عن التطرق لها . بل من المدهش أن إحصاءات السكان الرسمية تصنف وتبوّب القوة العاملة المصرية بدءاً من سن السادسة من العمر ، وهو ما يجعل من الأمر الواقع قانونا أو عرفا لاتتم حتى مناقشته تشريعيا أو اجتماعيا أو صحياً ، إلى آخره ، برغم أن عمل الأطفال أقل من الخامسة عشر يتعارض مع التشريع الدولى للعمل الذى يدعو إليه منذ ١٩١٩ مكتب العمل الدولى الذى يضم نحو ١٥٠ دولة من بينها مصر التى لم توقع بعد على الالتزام بتحريم عمل الأطفال قبل سن الخامسة عشرة .

وظاهرة عمل الأطفال قديمة فى مصر ، شأن كل المجتمعات الأخرى ، وكانت كثافة عمل الأطفال تزداد فى فترات ارتفاع معدلات تراكم رأس المال لإنجاز مشاريع الدولة ذات الطبيعة العامة كحفر وشق القنوات وإقامة السدود والطرق ، أو تشغيل المصانع فى وقت كانت مصر تعانى فيه من قلة الأيدى العاملة ، خاصة بعد عشرينات القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال البريطانى لمصر ، أى مع إنجاز



إزاء إنسداد فرص العمل فى القطاعات الانتاجية .. لا يبقى أمام الآلاف سوى الفرار إلى الخارج ، أو الوقوع فى مصيدة البطالة .

(جدول ١١)

تطور العمالة طبقا للمهنيين
بين ١٩٧٤ ــ ١٩٨١
بالألف شخص*

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
أصحاب المهن العلمية والفنية	٥٢٠,٥	٥٦٠,٦	٧٢٥,١	٧٢٦,٠	٩٤١,٢	٩٤٢,٣	٩٩٠,٤	١١٠٢,٠
المديرون والاداريون ومدير الاعمال	٩١,٢	١٠٧,٥	١٠٩,١	١٣١,٣	١٥٧,٧	١٣٤,٩	١٣٥,٨	١٧٥,٩
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٥٠٥,٨	٥٧٠,٩	٧٠٣,٩	٦٢٤,٢	٧١٢,٤	٧٠٥,٦	٧٨٤,٩	٨٤١,٣
القائمون بأعمال البيـــع	٧٦٧,٩	٦٢٨,٥	٦٣٢,٠	٧٠٧,٠	٧٠٧,٣	٦٧٨,٠	٦٥٨,٥	٦١٠,٦
العاملون بالخدمات	٨٢٤,٥	٧٨٠,٢	٨١٦,٧	٨٣٩,٦	٨٠٠,٨	٧٩٥,٧	٨٦٦,٣	٨٤٣,١
الزراعة والصيد وتربية الحيوان	٤١٢٥,٢	٤٣٣٣,٧	٤٠٣٥,٠	٣٩٧٣,٨	٣٨٧٦,٦	٣٩٠٢,١	٤٠٩٥,٠	٣٩٤٧,٥
عمال الإنتاج ومن إليهم عمال تشغيل وسائل النقل والفعله والعتالون	١٩٨٦,٢	١٩٤٩,٩	٢٠٥٧,٠	٢٠٥٨,٥	٢١٧٠,٣	٢٤٠٦,٧	٢٢٦٨,٢	٢٤٢٥,٣
الأفراد االذين لايمكن تصنيفهم حسب مهنة	٤٥,٩	٩٩,٤	١٥١,٢	١٣٧,٨	٨١,٩			
الإجــالى	٨٨٦٧,٣	٩٠٣٠,٧	٩٢٣٠,٠	٩١٩٨,٢	٩٤٤٨,٠	٩٥٦٥,٣	٩٧٩٩,١	٩٩٤٥,٧

المصدر

* مايو (آيار) من كل سنة والمعلومات تخص الأفراد بين ١٢ ــ ٦٤ سنة فقط

SOURCES: BIT, AST, 1981, 1983, 1984.

والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦ ، تعداد السكان النتائج التفصيلية إجمالى الجمهورية ، سبتمبر ١٩٧٨ ــ القاهرة . ١٢٦

مشروع الدولة المصرية فى عهد محمد على حينما كانت الدولة تأمر بجمع الأطفال من الحوارى للعمل فى المصانع ، وفى عهدى سعيد وإسماعيل مع إنجاز جزء كبير من تطوير وسائل العمل الزراعى (الترع والقناطر والقنوات والسدود . . إلى آخره) وإنشاء السكك الحديدية وحفر قناة السويس وغير ذلك . وكان عمل الأطفال يتم فى مشروعات الدولة كما فى العمل لدى الأسرة فى القرية أو فى الحرف أو لدى آخرين .

وإذا كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لعمل الأطفال ، فى جزء منها ، ترجع لقلة القوة العاملة فى فترة ما ، فإن وجود هذه الأيدى العاملة ، وبوفرة ، يجعل من استمرار عمل الأطفال أشبه بالجريمة التى ترتكب فى حق هؤلاء الأطفال لحرمانهم من التعليم واللعب والتسلية فى هذا العمر المبكر ، والإساءة إلى صحتهم بحيث يترتب عليه تدهورها وقلة إنتاجيتهم عندما يصلون بالفعل إلى سن العمل ، بل ويقلل فرص حياتهم لسن متأخرة . .

ونظرة على أرقام كل من إحصاء ١٩٦٦ و ١٩٧٦ تعطى فكرة نسبية عن تفشى ظاهرة عمل الأطفال فى كل المهن تقريباً ، بدرجات متفاوته ، وإن كان الوجود الأكثر دلالة لهم فى قطاع الزراعة يليه الصناعات التحويلية ، ثم الخدمات العامة والشخصية . . إلى آخره . (جدول ١٣)

وما ينبغى لفت النظر إليه ليس فقط زيادة عدد الأطفال الذين يعملون خلال عقد من الزمن بأكثر من مرة ونصف المرة . وإنما أيضا أننا نعتقد أن هذا الرقم دون الحقيقة بكثير . فعمل الأطفال فى أغلب الأحيان يتم فى داخل الأسرة ذاتها كوحدة إنتاج فى القطاع الزراعى أو فى الحرف ، أو أن هذا العمل لا يعلن عنه فى الغالب .

ومما لاشك فيه أن عمل الأطفال يعتبر واحداً من أهم مشاكل السكان بمصر ، وعدم إيقافه هو اعتداء صارخ على حقوق الطفل فى عيش مرحلة الطفولة بشكل صحى بدنياً ونفسياً وعدم تكبيله بأعباء البالغين ، فذلك رهان على مستقبل ملايين من القوة العاملة فى المجتمع التى إما أن تتاح لها فرصة النمو المتوازن نفسياً وجسدياً فتكون قوة خلاقة ، أو أن تستهلك هذه القوة لحظياً ويكون مردودها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى مساوياً لصفر كبير .

(جدول ١٢)

تطور عدد المتعطلين
والباحثين عن العمل
بالألف شخص
مايو (آيار) من كل سنة

	متعطلين بعد ممارسة عمل ما	يبحثون لأول مرة عن عمل	إجمالى
١٩٧٠			١٩٨,٠
١٩٧١			١٥٣,١
١٩٧٢			١٣٤,٦
١٩٧٣			١٤٥,١
١٩٧٤	٢٨,٩	١٧٩,٧	٢٠٨,٦
١٩٧٥	٢٣,٦	٢٠٩,٨	٢٣٣,٤
١٩٧٦			٢٦٥,٠
١٩٧٧	٣١,٥	٢٦٤,٦	٢٩٦,١
١٩٧٨	٥٣,٧	٣٠٠,٨	٣٥٤,٥
١٩٧٩	٣٣,٧	٤٢٤,٥	٤٥٨,٢
١٩٨٠	٥٠,٠	٤٨٥,٩	٥٣٥,٩
١٩٨١	٣٤,٥	٥٣٧,٧	٥٧٢,٢

المصدر SOURCE: BIT, AST.

مؤشرات عامة ضرورية

ويقودنا ذلك لإلقاء نظرة سريعة على بعض المؤشرات الصحية والاجتماعية للسكان ، إذ يسمح ذلك بالكشف عن بعض المشاكل التى تستلزم أن تواجه بشكل جذرى ، لوضع حد لجوانب السلبية فيها ، لارتباط هذه المواجهة بكل تخطيط طموح يسعى لنفى التخلف والتبعية ومحاولة إعادة تشكيل علاقات الإنتاج الاجتماعية للسكان على أسس جديدة ولذا يجب التعرض للمؤشرات العامة المتعلقة بالصحة والرعاية الصحية والتعليم وبعض المؤشرات الاقتصادية التى تعكس جانباً هاماً من مشكلة السكان بمعناها الصحيح ، وليس باعتبارها مشكلة ذات جانب واحد وهو زيادة السكان بمعدلات سريعة .

ويجب الإشارة أولا إلى النسبية التى يجب أن نضعها فى الاعتبار عندما نتكلم عن مسألة السكان ، وما إذا كانوا يمثلون معدل نمو مرتفع أم منخفض فذلك أمر يرتبط بمجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية (كالموارد المادية المتاحة ، ومستوى استغلال هذه الموارد كيفاً وكماً) والاجتماعية (مثل طبيعة توزيع هذه الموارد على الفئات والطبقات الاجتماعية فى هذا البلد أو ذاك) والسياسية (مثل هل هناك سيطرة وطنية على الموارد المادية للمجتمع أم أن السيطرة عليها وتوجيهها تتم من الخارج ، من الشركات الدولية النشاط أو السوق الرأسمالى الدولى . . إلى آخره) ، وثقافية (موقف الإنسان فى هذا المجتمع أو ذاك من الإنجاب . . إلى آخره) .

فإذا عدنا إلى المجتمع المصرى فإننا نشهد أنه بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ كان معدل الزيادة السنوية للسكان ٢,٥٤ ٪ وانخفض هذا المعدل إلى ٢,٢٨ ٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٧٦ ، ثم بين ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ يرتفع هذا المعدل قليلاً

(جدول ١٣)

عمل الأطفال فى الأنشطة المختلفة
للعاملين من ٦ ــ ١٥ سنة

الأنشطة	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٠
الزراعــة والغابات والصيد	٤٩٤٣٦٦	٧٣٩٣٧١	
المناجم والمحاجر	٢٠٣	٩٢٨	
الصناعات التحويلية	٥٨٠٧٥	١٢٩٣٠٠	
التشييد والبناء	٣٤١١	١٤٨٧٩	
الكهرباء والغاز والمياه وجمع القمامة والمجارى	٣٠٢	١٩٤	
التجــارة	١١٩١٤	٣٤٨٥٣	
النقل والتخزين والمواصلات	٤٣٣١	٦٥٧٩	
الخدمات والتأمينات . . الخ	٦٥٨٥١	٦٩٠	
الخدمات العامة الاجتماعية والشخصية		٤٣٨٠٣	
الأنشطة غير كاملة التوصيف	١٢١١٩٨	١٧٢٨٩٩	
الإجمــالى	٧٥٩٦٥١	١١٤٣٤٩٦	١١٠٢٣٠٠

المصادر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لتعداد السكان بالعينة فى ١٩٦٦ ، النتائج التفصيلية ، المجلد الثانى ــ خصائص السكان ، جداول عامة ، القاهرة سبتمبر سنة ١٩٧٢ ص ص ٨٣ ــ ٨٥ ، والنتائج النهائية لتعداد ١٩٧٦ للسكان والإسكان ــ ١٩٧٨ ، ص ص ١٥٣ ــ ١٩٦٠ .

BIT, AST, 1984, P.14

ليصبح ٢,٣ ٪[١٠] .

وإن كان وراء هذا الانخفاض فى معدلات نمو السكان خلال الربع قرن الأخير عوامل ذات طبيعة اقتصادية ، فإن هناك أيضا دون شك عامل الصراع العربى ــ الاسرائيلى خاصة حربى ٦٧ ، ١٩٧٣ . ولكن يضاف لذلك عوامل التعليم والتغيير النفسى والنظرة للإنجاب والتربية . ثم عامل الرعاية الصحية وانخفاض معدل وفيات الأطفال . فبين ١٩٦٠ ، ١٩٨٢ انخفض معدل وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا بعد عامهم الأول من ١٧٠ فى الألف إلى ١١٠ فى الألف ، وانخفض معدل وفيات الأطفال بين (١ ــ ٤ سنوات) من ٢٣ فى الألف إلى ١٤ فى الألف بين نفس العامين .

وبرغم هذا التحسن النسبى ، تجب الإشارة إلى أنها تظل معدلات شديدة الارتفاع بالقياس بما وصلت إليه معدلات رعاية الأطفال فى البلاد المتقدمة والتى وصلت معدلات وفيات الأطفال فيها بالنسبة لفئة العمر الأولى (أقل من سنة) إلى ٧ فى الألف فى كل من اليابان والسويد ، بينما أصبحت وفيات الأطفال للفئة الأخرى (١ ــ ٤ سنوات) منعدمة تماماً .

معدل الانجاب

والوجه العام لظاهرة النمو السكانى بمصر ، والذى يعتبره البعض مشكلة عددية ، هو استمرار ارتفاع معدل الإنجاب العام للسكان برغم انخفاضه من ٤٦ فى الألف إلى ٣٩ فى الألف بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢ فى حين يتراوح هذا المعدل فى بعض البلاد المتقدمة بين ١٠ ــ ١٥ فى الألف فى الدنمارك وإيطاليا وبلجيكا واليابان وأسبانيا على التوالى ، بل يصل إلى ٨ فى الألف فقط فى سويسرا . ولكن هذا المعدل نفسه فى معظم البلاد المتخلفة يسجل أرقاما أكثر ارتفاعا

بالقياس بمصر ، فهو ٤٧ فى الألف فى عديد من البلاد مثل سيراليون وأنجولا وعمان ، بل ٥١ فى الألف فى النيجر ورواندا و ٥٥ فى الألف فى كينيا . ولكن ذلك هو ما يجعل للمسألة فى النهاية وجهاً نسبياً . فهل كل هذه المجتمعات تعانى من ضغط سكانى ، أم أن البعض يشكون من قلة عدد السكان ويفتح الباب أمام الهجرة إليه لتوفير اليد العاملة الضرورية لتنفيذ مشروعه الاقتصادى مثل بلدان الخليج العربى على سبيل المثال .

معدل الوفيات

ويقابل معدل الإنجاب العام ، معدل الوفيات العام الذى انخفض بدوره من ٢٠ فى الألف إلى ١٣ فى الألف بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢ وتكون مصر إذن ، ممثلة لمتوسط معدلات الوفيات فى البلاد المتخلفة التى يتراوح فيها هذا المعدل بين ٦ فى الألف و ٣٠ فى الألف ، بينما يدور هذا المعدل بين ٧ فى الألف و١٢ فى الألف فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وبين ٤ فى الألف و ١٣ فى الألف فى البلاد الاشتراكية .

وأثَّر هذا التحسن النسبى فى مستوى الصحة العام من فرصة حياة الإنسان المصرى المتوقعة لحظة الميلاد ، لترتفع من ٤٦ سنة إلى ٥٦ سنة بالنسبة للرجال ومن ٤٧ سنة إلى ٥٩ سنة بالنسبة للنساء بين ١٩٦٠ و١٩٨٢ . وما يضع مصر فى مرتبة متوسطة أيضا بالنسبة للبلاد المتخلفة التى يتراوح فيها أدنى وأعلى سن بين ٣٤ سنة و ٧٣ سنة ، بينما فرصة الحياة المتوقعة للمواطن فى البلاد المتقدمة يتراوح بين ٧٠ –



شعارات « تنظيم الأسرة » و « تحديد النسل » .. لا تتعامل إلا مع جانب واحد من جوانب المشكلة السكانية .

٧٧ سنة بالنسبة للرجل و ٧٦ ــ ٨١ سنة بالنسبة للنساء .

هذا التحسن النسبى ، لاينفى أنها تعكس أوضاعاً سيئة للغالبية من السكان ، حيث أن ١٤ ٪ من الأطفال حديثى الولادة وزنهم أقل من متوسط الوزن المثالى ، مما يترتب عليه استمرار ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وأن نحو ٤٧ ٪ من الأطفال الأقل من خمس سنوات يعانون من سوء تغذية وأن ١ ٪ من هؤلاء الأطفال يعانى من سوء تغذية حادة ، للفترة ٧٥ ــ ١٩٨١ .

يضاف لذلك أيضا مجموعة من الظواهر المقلقة والتى تتمثل فى أن نسبة السكان الذين يصلهم مياه صالحة للشرب فى الحضر ٨٨ ٪ فقط . بل إن سكان الريف لايتمتع منهم بالمياه الصالحة للشرب إلا ٦٤ ٪ من السكان ، وهذا وضع مأساوى ، يضاف إليه أن هناك طبيباً واحداً لكل ٩٧٠ مواطنا ، وممرضة واحدة لكل ١٥٠٠ مواطن فى ٧٨ ــ ١٩٧٩ . وهو ما يعنى أن المواطن المصرى لا يتوفر له حظ الرعاية الطبية السليمة ، إذ لايتوفر له إلا نصف عدد الأطباء بالمقارنة بالبلاد الرأسمالية المتقدمة ونحو الربع فقط بالمقارنة ببعض البلاد الاشتراكية ، حيث يتاح فى الأولى طبيب لنحو ٤٨٠ مواطنا فى الدنمارك مثلا ولكل ٢٧٠ مواطناً فى الاتحاد السوفيتى على سبيل المثال .

أما حظ المواطن المصرى من الممرضات فهو شديد الانخفاض بالمقارنة بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة التى يتراوح فيها عدد من تعتنى بهم ممرضة واحدة ما بين ٩٠ ــ ٢٤٠ مواطنا وبين ١٠٠ ــ ٣١٠ بالنسبة لبعض المجتمعات الاشتراكية .

الأمية .. داء مزمن

وإذا كانت هناك مشكلة سكان مصرية فإن



الامية داء مزمن تعانى منه المرأة اولاً

السمات الأخرى التى يمكن أن نضيفها إلى ماسبق فى الصفحات السابقة ، تتمثل فى مشكلة التعليم فى شقيها ، أى لدى الكبار ولدى الصغار . فحتى الآن مازال بالمجتمع المصرى ٤٤ ٪ من الرجال و٧٢ ٪ من النساء لا يعرفون القراءة والكتابة . وإذا كانت بعض جوانب الأمية تعود لما قبل ١٩٥٢ ، فإن ثلث القرن الماضى كان كافيا لأن يصبح هذا الحق الإنسانى الأولى قد أنجز بالكامل ، غير أن ما يساعد على استمراره هو انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس والتعليم لدى الصغار فيزيد ذلك من عدد هذا الجيش من الأميين .

فبرغم أن التعليم الابتدائى إجبارى ، من الناحية النظرية ، فإن نسبة الالتحاق بالمدارس الأبتدائية ٩٠ ٪ بالنسبة للبنين و٦٥ ٪ فقط من البنات ، فى حين أن نسبة الأطفال من الجنسين الذين يتمون بالفعل المرحلة الابتدائية لايتجاوز ٥٢ ٪ من الأطفال فى سن التعليم الابتدائى . بل إن ٦٢ ٪ من الأولاد و٤٦ ٪ فقط من الفتيات يتقدمون إلى مرحلة التعليم الثانوى .

وهذا يرجع بنا إلى ظاهرة تشغيل الأطفال ليؤكدها خلال ظاهرة اختفائهم من فصول المدارس ليصعدوا سلالم المنازل لجمع القمامة أو خلف شجيرات القطن لجمع لطع دودة القطن أو يظلوا ساعات طوال ينشرون ويسمرون فى ورش الحرفيين إلى آخر تلك الأعمال التى تحرمهم من حق التعليم .

وبالتأكيد فإن حرمان الأطفال من إكمال تعليمهم يرجع إلى عدم قدرة أسر ، يتزايد عددها مادياً على مواصلة الإنفاق فى تعليم الأطفال فى حين تتصاعد الصعوبات أمام إمكانية احتفاظهم بحد أدنى لحياة إنسانية ، فنحو ٢١ ٪ من سكان الحضر و ٢٥ ٪ من سكان الريف يعيشون تحت حد الفقر ، وهو ما يدفع دون شك سكان الريف على تركه والهجرة نحو مقابر وأكواخ الصفيح بالمدن بمعدل سنوى يصل إلى ٢,٩ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ــ١٩٨٢ ، وأصبح سكان الحضر بذلك يشكلون ٤٥ ٪ من سكان مصر فى ١٩٨٢ بعد أن كان بالحضر نحو ٣٨ ٪ من السكان فقط عام ١٩٦٠ .

تضاريس خط الفقر

وإذا كانت مشكلة الفقر واحدة من مشاكل السكان الأساسية بحيث أصبح خمس سكان المدن وربع سكان الريف يعانون منها فذلك يمكن أن نلمسه من خلال توزيع إجمالى الدخل المحلى بين الأجور وعوائد حقوق التملك (أى بين المنتجين المباشرين من فلاحين وعمال ومن إليهم وبين رأس المال فى شكله الفردى الخاص أو فى الدولة كممثلة لبعض شرائح منه فى القطاع العام وغير ذلك) .

فبشكل عام بين ٥٩ ــ ١٩٦٠ و ١٩٧٩ ، إنخفض نصيب أصحاب الأجور من الدخل المحلى ٤٢,٤ ٪ إلى ٣٠,٤ ٪ ، ليرتفع إذن نصيب عوائد حقوق التملك من ٥٧,٦ ٪ إلى ٦٩,٦ ٪ . ويتوزع هذا الانخفاض ، من

ناحية ، على القطاعات الاقتصادية المختلفة . ففى قطاع الزراعة ينخفض نصيب أصحاب الأجور من الدخل المحلى ، فى نفس فترة المقارنة ، من ٢٤,٢ ٪ إلى ٢١,٧ ٪ ويرتفع نصيب أصحاب عوائد حقوق التملك من ٧٥,٨ ٪ إلى ٧٨,٣ ٪ . وبالمثل ينخفض نصيب أصحاب الأجور فى قطاع الصناعة والتعدين من ٣٤,٦ إلى ٢٠,٨ ٪ ليلتهم رأس المال هذا الانخفاض فيرتفع نصيبه من ٦٥,٤ ٪ إلى ٧٩,٢ ٪ . وفى قطاع التشييد ينخفض نصيب الأجراء من ٦٣,٥ ٪ إلى ٣٨,٢ ٪ ويرتفع نصيب رأس المال من ٣٦,٥ ٪ إلى ٦١,٨ ٪ . ويحدث نفس التغير فى قطاع التوزيع ، أى النقل والمواصلات وقناة السويس والتجارة والمال فينحدر نصيب الأجور من ٤٩,٣ ٪ إلى ٢٤,٨ ٪ ويرتفع نصيب رأس المال من ٥٠,٧ ٪ إلى ٧٥,٢ ٪ وفى قطاع الخدمات ينخفض نصيب الفئة الأولى من ٦١,١ ٪ إلى ٥٩,٧ ٪ ويرتفع نصيب رأس المال من ٣٨,٩ ٪ إلى ٤٠,٣ ٪[11]

جوهر المشكلة السكانية

أى أن مشكلة السكان تأخذ بعدها الاقتصادى ــ الاجتماعى بتصعيد وزيادة عملية الخلل الاجتماعى وانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، وليس بالقول بأن السكان يتزايدون بحيث يعجز الاقتصاد القومى والموارد المادية المتاحة على مواجهة هذه الزيادة السكانية .

فمصر كانت مجتمعاً تابعاً متخلفا منذ تكاملها فى السوق الرأسمالى الدولى فى القرن التاسع عشر وإعادة تشكيل علاقات الإنتاج الاجتماعية لتتكيف مع الدور الذى تحدد لها فى تقسيم الرأسمالى الدولى ، وكان سكانها حينذاك عشر ($^{1}/_{10}$) سكانها حاليا . وهى مازالت حاملة لهذه السمات لأنها لم تخرج منذ ذلك الحين من حلقة التبعية والتخلف ، بل ازدادت الحلقة ضيقا ، وتتغير سمات التخلف من فترة لأخرى لتبرز فى لحظة فائضاً سكانياً نسبياً ، كنتيجة لأختلال الهيكل الاقتصادى ، وعمليات الانتاج والعمل ، وتوزيع الثروة ، وفى لحظة تاريخية أخرى يزداد هذا الاختلال بتحطم الهيكل الإنتاجى . وتتحول الأنشطة الاقتصادية إلى مجرد أنشطة وساطة وسمسرة . . إلى آخره . وتخرج القوة العاملة الأساسية لتحوّل بعضا من دخلها الذى اخذته نظير خلق قيمة ماديه لمجتمعات اخرى ، بينما ما حولته من رأس مال يدخل فى إطار نفس الهيكل المختل ذو السمات الجديدة للاقتصاد المصرى ليزيده اضطرابا .

هوامش

(١) عطيه ، مصطفى ، أزمة النظام الاقتصادى الدولى ، من فرساى إلى وليامز بورج ومن وليامز بورج إلى أين ؟ فى البترول والغاز العربى ، مايو ١٩٨٣ ــ باريس ، ، ص ٥٥ ــ ٦١ ، البلدان المتخلفة : مجاعات وديون وطريق مسدود ، يونية (حزيران) ١٩٨٣ ، ص ٥١ ــ ٥٦ .

(٢) بلغت ديون مصر ٣٠ مليار دولار حاليا le Monde-21 mai 1985 بل ويقدرها بعض خبراء رأس المال الدولى بباريس بنحو ٣٣ مليار دولار طبقا للنشرة الدورية الخاصة بمستشارى صادرات من الشمال إلى الجنوب . عدد مايو (آيار) ١٩٨٥ .

(٣) يقدر عدد العاملين بالخارج حتى ١٩٨٢ بنحو ٣ مليون مصرى وإن كانت هناك تقريرات تزيد عن ذلك بكثير خاصة فى نشرات السفارة الأمريكية بالقاهرة . وطبقا لوزارة الخارجية المصرية بلغ عدد المصريين بكل البلاد الأجنبية عام ١٩٨٢ نحو ٢ مليون و٩٦٢ الفا . . انظر .

FARGUES, P., DU NIL ~J GOLFE, **probleme de lemigration** egyptienne, in population, INED, No 1, 1985, paris p.78.

(٤) كان عدد سكان مصر عام ١٩٦٠ نحو ٢٦ مليون نسمة أصبحوا ٣٠ مليونا عام ١٩٦٦ ثم ٣٦,٦ مليونا طبقا لإحصاء ١٩٧٦ ، ويقدر أنه الأن ٤٧ مليونا . . أنظر

NASSEF, Abdel Fattah, **Demographic developments, in Egypt, 1960-76,** ILO, Geneva, 1983, P. 19

KHADER, B., **Le monde arabe a lhorizon 2000,** in. Futuribles, Avril 1985, Paris, P. 26.

(٥) يجد القارىء فى دراسة سابقة لنا التوزيع الجغرافى للقوة العاملة المصرية فى القطاعات الإنتاجية السلعية ، باستثناء الزراعة ، وتطورها منذ الستينات ، على القطاعات والصنائع المختلفة . أنظر مجلة «فكر» ، العدد الأول ، السنة الأولى ١٩٨٤ باريس ، ص ص ٨٧ ــ ١٢٩ ــ الطبقة العاملة المصرية : مسح شامل لتوزيع العمالة على أساس القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والمواقع الجغرافية .

(٦) أنظر فى تفاصيل العمالة والبطالة دراستى د. إبراهيم العيسوى التاليتين :

EL-ISSAWY, I., **Employment inadequaly in Egypt,**

وكذلك

Labowr Force, **Employment and unemplaymrent,** ILO, Geneva 1983., P.5

ودراسة د. عبد الفضيل

Abdel-Fadl, M., **Ingormal sector employment in Egypt,** ILO, **Geneva,** 1983

(٧)

BIT, AST, 1984, P. 546

(٨)

BIT, conditions et Milieu de travail, Report 111, **Sixieme** conferance Regionale **ofricaine,** Tunis, octobre 1983, PP. 1930

(٩) أنظر التحقيق الذى نشرناه فى مجلة « اليوم السابع » ، تحت عنوان ظاهرة تشغيل الأطفال فى العالم ، ٢٥ فبراير ١٩٨٥ ــ باريس .

(١٠)

UNICEF, **La Situation des enfants dans le monde 1985,** Aubier, Paris, 1984.

BANQUE MONDIALE, **Rapport sur le developpement dans le Monde 1984.** Washington.

من هذين المرجعين جمعنا وحللنا السمات العامة فى الصفحات التالية من خلال الجداول المرفقة بها .

(١١) وزارة التخطيط المصرية ، جداول عامة .

أي رسالة أو تعليق؟